

## الدول المغاربية ومبدأ التعددية: قراءة في دساتير ما بعد الربيع الديمقراطي

Maghreb Countries and the Principle of Pluralism: A Study of Post-Democratic Spring Constitutions

الدكتور : الحسن حساين

دكتور في القانون العام

### الملخص:

شهدت دول المغرب الكبير تحولات سياسية ودستورية مهمة بعد أحداث الربيع الديمقراطي التي انطلقت من تونس سنة 2010، حيث برزت مطالب بإرساء مبدأ التعددية وإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع. وقد أدت هذه التحولات إلى إدخال إصلاحات دستورية في تونس والمغرب والجزائر تضمنت الاعتراف بدرجات متفاوتة بالتعددية السياسية والثقافية. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل مدى تجسيد هذه الدساتير الجديدة لمبدأ التعددية، ومقارنة ما ورد في النصوص الدستورية مع واقع الممارسة السياسية في ظل التحديات التي واجهت مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: الدول المغاربية- التعددية- دساتير- الربيع الديمقراطي.

### Abstract:

The Maghreb countries have experienced significant political and constitutional transformations following the democratic uprisings that began in Tunisia in 2010. These developments generated demands to establish the principle of pluralism and to redefine the relationship between the state and society. As a result, constitutional reforms were introduced in Tunisia, Morocco, and Algeria, incorporating varying degrees of recognition of political and cultural pluralism.

This study examines the extent to which these new constitutions embody the principle of pluralism and compares the provisions set out in the constitutional texts with the realities of political practice, particularly in light of the challenges facing democratic transition processes in the region.

### مقدمة:

عرفت منطقة المغرب الكبير منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين تحولات سياسية ودستورية عميقة، بفعل الهزات الكبرى التي أحدثتها ما يُعرف بـ"الربيع الديمقراطي" الذي كانت بداية انطلاقه من تونس في دجنبر 2010 و الذي سرعان ما امتدت رياحه إلى بقية دول المنطقة والعالم العربي عموماً. ورغم كون مساراته ونتائجه مختلفة، إلا أن ما يجمع بين هذه التجارب هو رغبة شعوب هذه المنطقة إعادة النظر في الأسس القانونية والسياسية التي تتحكم في ضبط وتنظيم علاقة الدولة بالمجتمع بدول هذه المنطقة، ومن أهم تلك الأسس مبدأ التعددية<sup>1946</sup>.

قبل هذه الدينامية والتحولات، كانت معظم دول المغرب الكبير تعيش تحت سيطرة أنظمة سياسية ذات طابع مركزي مفرط، تطبعه السلطوية والتحكم في الحكم، مع سيادة الحزب الواحد أو هيمنة فئة محددة من النخب السياسية على مراكز القرار في معظم دول هذه المنطقة، في ظل تهميش واضح للمعارضة مما أثر سلباً على مؤسسات الرقابة والمساءلة وغياب التعددية

1946 يقصد بمفهوم التعددية في الفكر السياسي، توزيع وتقسيم السلطة السياسية عن طريق ترتيبات أو أشكال مؤسسية. بل في كثير من الأحيان يوظف هذا المصطلح للتعبير عن وضع لا تكون فيه الهيمنة حكرًا على جماعة سياسية أو دينية أو فكرية واحدة. غالباً ما يقابل المجتمع التعددي بالمجتمع الذي تسيطر أو تسود فيه جماعة واحدة مما يفضي إلى غياب التنافس الحر. أنظر: مؤلف الأنظمة السياسية، تأليف د/ صالح جواد الكاظم و د/ غالب العاني، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العلمي جامعة بغداد، كلية القانون ط، 1990/1990، ص، 143.

السياسية، وإن وُجدت شكلاً، فقد ظلت محصورة في إطار مغلق لا يسمح بالتداول الفعلي على السلطة، ولا يضمن تكافؤ الفرص بين الفاعلين السياسيين والاجتماعيين. أما على المستوى الثقافي والهويتي، فقد كانت السياسات الرسمية تميل في اتجاه طمس التعدد اللغوي 1947 والثقافي، لاسيما في كل ما هو مرتبط بالهوية الأمازيغية، هذا فضلا عن إقصاء وتمهيش مكونات اجتماعية أخرى.

غير أن الربيع الديمقراطي، بما فرضه من ضغوط داخلية وحركات احتجاجية، فرض على العديد من أنظمة هذه البلدان مراجعة بنيتها السياسية والدستورية، ما أسفر عن صياغة دساتير جديدة أو إدخال تعديلات جوهرية على الدساتير القائمة. وقد حملت هذه النصوص الجديدة - بنسب متفاوتة - وعوداً بتكريس مبدأ التعددية 1948، سواء في أبعاده السياسية من خلال الاعتراف بحرية تشكيل الأحزاب، وحرية التعبير، وضمان التداول السلمي على السلطة، أو في أبعاده الثقافية واللغوية من خلال الاعتراف بالتنوع الهويتي واللغوي في بعض دول المنطقة، وعلى رأسها المغرب والجزائر 1949.

يبدو أن تونس، باعتبارها مهد الثورة وأساس الفعل الاحتجاجي بهذه المنطقة، قد قادت هذا المسار من خلال دستور 2014 إلى التأسيس لمبدأ التعددية، من حيث الاعتراف بالتعددية السياسية وتكريس مبدأ الفصل بين السلطات وحقوق الإنسان 1950، مع إبقائها على الأحادية اللغوية والدينية 1951، قبل أن تعيش لاحقاً تراجعاً سياسياً أثرت في مدى تجسيد هذه المبادئ على مستوى الممارسة السياسية. أما فيما يرتبط بالمغرب، فقد عمد إلى اعتماد دستور جديد سنة 2011، جاء كمبادرة استباقية من عاهل البلاد الملك محمد السادس، معترفاً بذلك ولأول مرة بالطابع التعددي للهوية المغربية، بما في ذلك الاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية، مع تعزيز بعض الحقوق المدنية والسياسية. أما الجزائر، فشهدت تعديلات دستورية متعددة، أبرزها دستور 2016 ثم 2020، التي حاولت من خلالها السلطة تهدئة الشارع عبر توسيع هامش الحريات السياسية والاعتراف ببعض أشكال التعدد الثقافي، رغم استمرار الطابع الرئاسوي للنظام.

انطلاقاً من هذا السياق، تطرح هذه الدراسة سؤالاً مركزياً: إلى أي مدى استطاعت الدساتير المغربية الجديدة، التي جاءت بعد الربيع الديمقراطي، أن تجسّد مبدأ التعددية بمختلف أبعاده، سياسياً وثقافياً ومؤسسياً؟ وهل كانت هذه النصوص مجرد استجابات ظرفية لاحتواء الغضب الشعبي، أم أنها شكلت بالفعل تحولات دستورية عميقة نحو أنظمة ديمقراطية تعددية؟ كما تسعى الدراسة إلى فهم العلاقة بين النصوص الدستورية والواقع السياسي، خاصة في ظل التحديات التي واجهتها هذه الدول بعد موجة "الانتقال الديمقراطي"، كصعود الشعبوية، عودة السلطوية، أو ضعف المؤسسات التمثيلية.

في ضوء ذلك، تهدف هذه القراءة إلى تحليل مبدأ التعددية كما ورد في دساتير دول المغرب الكبير بعد 2011، مع التركيز على أبعاده السياسية والثقافية، ومقارنة مدى التزام هذه الدول بتطبيق تلك المبادئ في الواقع، في ظل السياقات السياسية والاجتماعية المتغيرة.

1947 نشر هنا أن الإطار المرجعي يميز بين التنوع اللغوي باعتباره معطى واقعي، والتعددية اللغوية بوصفها استراتيجية واعية. يسري مصطفى، أوهام الأصالة، النسبية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ص، 122.

1948 يبدو هذا طبيعياً في ظل كون مفهوم التعددية بمثابة الصيغة الحديثة الأكثر تقدماً وإشراقاً وعقلانية في التعامل مع التنوع اللغوي والثقافي ببلدان المغرب الكبير.  
1949 حدث هذا الأمر في مناخ إقليمي متمس بخروج الشعوب إلى الشارع، للتعبير عن توجهاً إلى التحرر والانعقاد من استبداد الأنظمة الحاكمة والرغبة في إقرار الديمقراطية الحقة.  
1950 هذا ما جاءت به توطئة دستور 2014 لتونس من خلال تنصيبها على ما يلي: "وتأسيساً لنظام جمهوري ديمقراطي تشاركي، في إطار دولة مدنية السيادة فيها للشعب عبر التداول السلمي على الحكم بواسطة الانتخابات الحرة وعلى مبدأ الفصل بين السلطات والتوازن بينها، ويكون فيه حق التنظيم القائم على التعددية، وحياد الإدارة، والحكم الرشيد هي أساس التنافس السياسي، وتضمن فيه الدولة علوية القانون واحترام الحريات وحقوق الإنسان واستقلالية القضاء والمساواة في الحقوق والواجبات بين جميع المواطنين والمواطنات والعدل بين الجهات".

1951 وتعبيراً عن تمسك شعبنا بتعاليم الإسلام ومقاصده المتّسمة بالفتح والاعتدال، وبالقيم الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية، واستلهاماً من رصيدنا الحضاري على تعاقب أحقاب تاريخنا، ومن حركاتنا الإصلاحية المستنيرة المستندة إلى مقومات هويتنا العربية الإسلامية وإلى الكسب الحضاري الإنساني، وتمسكاً بما حققه شعبنا من المكاسب

الوطنية

730

## المبحث الأول: مبدأ التعددية في السياق المغربي قبل الربيع الديمقراطي

قبل اندلاع ما يعرف بـ"الربيع الديمقراطي"، شهدت دول المغرب الكبير واقعًا سياسيًا واجتماعيًا آتسم بنوع من الجمود، ترافق مع وجود أنظمة حكم ذات طابع سلطوي، وإن تفاوتت درجات الانفتاح السياسي من بلد لآخر. في هذا السياق، ظل مبدأ التعددية – سواء على المستوى السياسي أو الثقافي أو الديني – محاصرًا ضمن أطر ضيقة، غالبًا ما كانت شكلية أكثر منها فعلية<sup>1952</sup>.

فعلى المستوى الحزبي، ورغم الاعتراف القانوني ببعض الأحزاب المعارضة، فإن التعددية الحزبية لم تكن تتجاوز وظيفة تجميل وتأثيت المشهد السياسي دون أن تؤثر فعليًا في مراكز اتخاذ القرار<sup>1953</sup>. إذ هيمنت الأحزاب الحاكمة على المشهد، واستخدمت القوانين الانتخابية وهيئات التنظيم لضبط حدود المشاركة السياسية.

أما من الناحية الثقافية والهوياتية، فقد عرفت دول المغرب الكبير تحديات مرتبطة بإدارة التعدد اللغوي والثقافي، خاصة في ما يتعلق بالهوية الأمازيغية التي ظلت لسنوات مهمشة، ولم تُدرج ضمن السياسات العمومية إلا بضغط من الحركات المدنية والثقافية<sup>1954</sup>. كما واجه الخطاب الديني بدوره تضييقًا واضحًا، حيث تم التحكم في المجال الديني من قبل الدولة، بما يضمن احتكار الشرعية الدينية وإقصاء كل خطاب مغاير أو نقدي.

مع ذلك، لا يمكن إغفال وجود مؤشرات على حيوية مجتمعية متنامية، تمثلت في بروز منظمات حقوقية، ووسائل إعلام مستقلة نسبيًا، ونقاشات فكرية حول الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ما شكّل تراكمًا ساهم لاحقًا في الدفع نحو التغيير، ولو بشكل مفاجئ وغير متوقع، مع انطلاق موجات الربيع الديمقراطي.

وجدير بالذكر أنه، قبل اندلاع موجات "الربيع الديمقراطي" مع بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، تميّز المشهد السياسي في البلدان المغربية – وفي مقدمتها تونس، الجزائر، و إلى حد ما المغرب – بنمط من الحكم التسلسلي أو شبه التسلسلي، حيث ظل مبدأ التعددية محصورًا في أطر ضيقة، تُدار غالبًا من أعلى، وتُفرغ من مضمونها الفعلي. من خلال بروز ظاهرة تركز السلطة، حيث يحتل شخص أو فرد واحد، سواء أكان رئيسًا أو ملكًا، موقعًا محوريًا في هرم السلطة السياسية، مستأثرًا بصلاحيات ومميزات تمنحه نفوذًا واسعًا في تسيير شؤون الدولة<sup>1955</sup>.

فعلى المستوى السياسي، سادت أنظمة تهيمن فيها السلطة التنفيذية على باقي السلطات، وتُستخدم فيها آليات الانتخابات كوسيلة لإضفاء شرعية شكلية على الواقع القائم، دون أن تعكس بالضرورة إرادة المواطنين. ورغم وجود تعددية حزبية من الناحية القانونية، إلا أن هذه التعددية كانت في كثير من الأحيان صورية، حيث سُمح لبعض الأحزاب بالوجود في إطار مرسوم ومراقب، فيما تم إقصاء الأحزاب ذات الطابع الإسلامي أو الراديكالي أو حتى تلك التي تطرح بدائل حقيقية لمنظومة الحكم<sup>1956</sup>. كما تعرض المعارضون السياسيون للمضايقات، والاعتقالات، أو الإقصاء من الحياة العامة، مما قوض إمكانات التنافس الديمقراطي الحقيقي. الأمر الذي سيفضي إلى بروز رغبة جماهيرية نحو تجديد مفهوم وحدة الشعب بإرادة هذه الجماهير، إلى جانب مفهوم سيادة الشعب على أسس قانونية عميقة وأصول تاريخية حقيقية لم يؤسس لها أي من الإستعمارات التي فرضت هيمنتها على كل هذه الأقطار، بل لم تؤسس لها حتى الحركات الوطنية التي استفادت من الاستقلال بامتلاكها قوة الحكم المخزني.

<sup>1952</sup> هنا يمكن أن نبيد ملاحظة أولية مفادها أن حالة الانفتاح النسبي الذي تعرفه بعض من هذه الدول، يمكن اعتباره على أنه نوع من التحول الليبرالي الهادف إلى توسيع نطاق الحريات العامة دون أن يعني ذلك أن تمة اتجاهات على الأرض لتكريس مبدأ التعددية.

<sup>1953</sup> نغم محمد صالح، التعددية في دول المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد، 37، ص. 148.

<sup>1954</sup> الحسن حساين، الديمقراطية يشمل إفريقيا نشأة وتطور التنظيمات السياسية والإدارية: دراسة سوسيو-قانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر أكادير، السنة الجامعية 2021/2020، ص. 222.

<sup>1955</sup> نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص. 149.

<sup>1956</sup> المرجع نفسه، ص. 150.

في السياق الثقافي، اصطدم مبدأ التعددية الثقافية بسياسات رسمية قائمة على مركزية اللغة العربية التي تصدرت ديباجة كل الدساتير التي كانت سائدة قبل وقوع الحراك الشعبي الذي أدى إلى بروز الربيع الديمقراطي، وإهمال المكونات الهوياتية الأخرى، وعلى رأسها الأمازيغية. ففي الجزائر والمغرب، ورغم التاريخ العريق للأمازيغية كلغة وثقافة وهوية، لم تُعترف بها رسمياً كلغة وطنية ورسمية إلا في مراحل متأخرة، وبعد عقود من النضال الثقافي والاحتجاج المدني 1957. أما في تونس، فقد طُبعت السياسة الثقافية بزعة توحيدية، عُزلت فيها التنوعات المحلية واللغوية لصالح نموذج ثقافي واحد يُعدّه النظام حاملاً للمشروع الوطنية 1958. أما التعددية الدينية والفكرية، فقد وُجّهت بضوابط مشددة من الدولة التي سعت إلى احتكار المجال الديني وضبط خطابه عبر وزارات الشؤون الدينية 1959، في محاولة لتأميم الدين وتوجيهه وفق المصالح السياسية للنظام. وتمت محاصرة الحركات الدينية المخالفة، سواء كانت سلفية، إصلاحية، أو حتى معتدلة، وتم تصوير بعضها كتهديد لأمن الدولة والاستقرار، ما قاد إلى تجريمها أو تحييدها.

ورغم هذه المعطيات، فقد شهدت المنطقة المغاربية قبل الربيع الديمقراطي مؤشرات على حراك مجتمعي متصاعد. فقد نشأت منظمات حقوقية وجمعيات مدنية تتبنى خطاباً ديمقراطياً، ودافعت عن الحريات وحقوق الإنسان والتعدد الثقافي، كما بدأت بعض وسائل الإعلام المستقلة أو العابرة للحدود – مثل القنوات الفضائية والإنترنت – في كسر احتكار الخطاب الرسمي، مما خلق فضاءات بديلة للنقاش العام. وأسهم هذا التراكم التدريجي في توسيع الوعي السياسي، وإعادة طرح أسئلة التعددية والمواطنة والعدالة في الوعي الجمعي، مما مهد الأرضية لاحتجاجات اجتماعية وسياسية سرعان ما تحوّلت إلى موجات تغيير عميقة في عدد من هذه البلدان.

وبذلك، فإن مبدأ التعددية في السياق المغاربي، رغم تعرضه للانكماش والتهميش، ظل حاضراً في تفاعلات المجتمع المدني والنخب الثقافية، وهو ما جعله من المرتكزات الأساسية التي أُعيد طرحها بقوة خلال وبعد الربيع الديمقراطي.

#### أولاً: تونس قبل 2011: تعددية محاصرة تحت سلطة مركزية صارمة

في تونس، ورغم تبني النظام خطاب الحداثة منذ عهد الحبيب بورقيبة 1960 ثم زين العابدين بن علي، ظلّت التعددية السياسية والثقافية محدودة، حيث سُمح ببعض الأحزاب بشكل شكلي وتحت رقابة صارمة، بينما تعرّضت حركة النهضة لقمع شديد أقصاها من الحياة السياسية. كما احتكرت الدولة المجالين الثقافي والديني، مع تهيمش التنوع الثقافي والأصوات المستقلة، في حين واصلت منظمات مثل الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان نشاطها رغم التضيق، مسهمة في بروز وعي ديمقراطي مبكر.

#### ثانياً: الجزائر: تعددية حزبية مشروطة وتوترات هوياتية

الجزائر عرفت تجربة حزبية تعددية مبكرة نسبياً، إذ شُرعت التعددية السياسية بعد أحداث أكتوبر 1988، وأجريت انتخابات تشريعية سنة 1991 شاركت فيها "الجهة الإسلامية للإنقاذ"، التي فازت بأغلبية الجولة الأولى. غير أن تدخل الجيش لإلغاء النتائج، ودخول البلاد في أزمة أمنية دامية خلال "العشرية السوداء"، أثر بشكل كبير على مسار التعددية 1961.

بعد انتهاء الأزمة، تم استئناف الحياة الحزبية تحت رقابة مشددة، حيث سُمح لأحزاب موالية وأخرى معتدلة بالمشاركة، لكن ظلت مفاتيح السلطة في يد المؤسسة العسكرية ورئاسة الجمهورية. في هذا الإطار تدخلت المؤسسة العسكرية في الجزائر لإعداد مرشح قد يتناغم وتوجهاتها السياسية. حيث اعتبر الرئيس الجزائري آنذاك عبد العزيز بوتفليقة أن الجيش الوطني الجزائري يشكل

1957 محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية، سلسلة في سبيل الأمازيغية (5)، منشورات تاويزا، الطبعة الثانية، 2015، ص. 47.

1958 الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية، عدد خاص، بتاريخ 10 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق لـ 10 فبراير 2014 م، ص. 2.

1959 هذا الأمر يبقى طبيعياً في ظل الدولة القطرية الحديثة، التي تسهر دوماً على الرعاية والحرص الشديدين على دوامها واستمراريتها، بل أكثر من ذلك حادت بالدين عن مقاصده لجعله مجرد فلكلور، انظر: الدستور الجديد في تونس وسجلات الدين والدولة والهوية.. كتاب جديد عن الموقع: عربي 21: الدستور الجديد في تونس وسجلات الدين والدولة والهوية..

الدستور الجديد في تونس وسجلات الدين والدولة والهوية. <https://i.arabi21.com/arabi21>.

1960 امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي، الارث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية-مراكش، ص. 2.

1961 برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وأفاق النمو، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص. 147.

امتدادا لجيش التحرير الوطني الذي قاد الكفاح ضد الاستعمار، وقد لعب دورا محوريا في مسيرة البناء والتنمية، بحسب ما صرح به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، مرشح المؤسسة العسكرية خلال حملته الانتخابية، 1962 في مواجهة المعارضة، خاصة ذات الخلفية الإسلامية أو العلمانية الراديكالية، كانت تحت الضغط المستمر، والفضاء السياسي ظل ضيقًا ومتحكمًا فيه. أما على المستوى الثقافي، فقد كانت الهوية الأمازيغية محل توتر مستمر. لم يتم الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية إلا في 2002، 1963، ثم كلغة رسمية في 1964، 2016، بعد نضال طويل قادته حركات أمازيغية في منطقة القبائل. هذا التأخر في الاعتراف يعكس مدى صعوبة قبول التعدد الثقافي داخل منطقتي الدولة المركزية ذات التصور الأحادي للهوية.

ثالثا: المغرب: تعددية شكلية ضمن "الاستثناء المغربي"

في هذا الإطار قدم المغرب نفسه على الدوام باعتباره نموذجا استثنائيا من حيث انفتاحه السياسي النسبي، خاصة مقارنة بجيرانه. إذ شهدت البلاد تعددية حزبية منذ استقلالها، وكان يسمح لأحزاب المعارضة مثل "الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية" بالمشاركة في الانتخابات، بل والوصول إلى الحكومة في نهاية التسعينيات في إطار ما سمي آنذاك بحكومة التناوب مع حفاظ جهاز الدولة لأليات الضبط والتحكم والتوجيه لنفسه 1965.

غير أن هذه التعددية لم تترجم إلى تداول حقيقي على السلطة، لأن مراكز القرار ظلت بيد القصر، الذي يمتلك صلاحيات واسعة بموجب الدستور، خاصة قبل تعديل 2011. كما خضع المجال الحزبي لنوع من "التحكم من أعلى" من خلال تأسيس أحزاب إدارية موالية.

ثقافيا، كان المغرب أكثر مرونة في التعامل مع التعدد الهوياتي، فاعترف مبكرا نسبيا بالأمازيغية كلغة وطنية (2001) 1966 ورسمية (2011) 1967، وأسّس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية. لكن هذا الاعتراف ظل محاطا بتساؤلات حول فعاليته، خاصة على مستوى التعليم والإدارة.

دينيا، احتكر القصر المجال الديني عبر مؤسسة "أمير المؤمنين"، مما أضعف أي إمكانية لظهور تعددية في المرجعيات الدينية، وإن سُمح بقدر محدود من التعدد الفقهي ضمن سقف الخطاب الرسمي المعتدل.

المطلب الأول: واقع التعددية في الدساتير المغربية قبل 2011

قبل 2011، اتسمت دساتير دول المغرب الكبير بحضور شكلي للتعددية السياسية، مقابل هيمنة فعلية للسلطة أو الحزب الواحد، ورغم التنصيص الدستوري على الديمقراطية، ظلّ تطبيقها محدودا بسبب عوائق سياسية وبنوية أعاقت التحول الحقيقي. في تونس، وعلى الرغم من وجود أحزاب معارضة، فإن دستور 1959 منح سلطات تنفيذية واسعة لرئيس الجمهورية باعتباره رئيس الدولة والقائد الأعلى للقوات المسلحة 1968، وجعل الحياة الحزبية خاضعة لرقابة صارمة، حيث ساد حزب "التجمع الدستوري الديمقراطي" باعتباره الامتداد لحزب الاستقلال. أما في الجزائر، فقد تم اعتماد دستور 1989 الذي تضمن لأول مرة اعترافا بالتعددية الحزبية من خلال القطع مع نظام الحزب الواحد، لكن تلك التعددية ظلت محدودة فعليا بسبب التدخل العسكري

1962 أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 137، ص، 203.

1963 في هذا الصدد تم تعديل المادة 3 من الدستور الجزائري، حيث أضيفت الأمازيغية كلغة وطنية إلى جانب اللغة العربية.

1964 تم ترقية اللغة الأمازيغية من لغة وطنية إلى لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية من خلال نص المادة 4 المعدلة.

1965 ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، ص، 169.

1966 ارتبط هذا الأمر بصدور الظهير الشريف رقم 299-01-171 (17 أكتوبر 2001)م صادر في رجب الخير 1422هـ والذي يقضي بإحداث المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية.

1967 لعل ما يبرز ذلك هو ما جاء في ديباجة الدستور المغربي: "المملكة المغربية دولة إسلامية ذات سيادة كاملة، متشعبة بوحدتها الوطنية والترابية، وبصيانة تلاحم وتنوع مقومات هويتها الوطنية، الموحدة بانصهار كل مكوناتها العربية -الإسلامية والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية. بل أكثر من ذلك نص في الفصل الخامس من هذا الدستور في فقرته الثالثة على أن الأمازيغية تعد أيضا لغة رسمية للدولة، باعتبارها رصيدا مشتركا للمغاربة دون استثناء. أنظر في هذا الصدد الدستور المغربي فاتح يوليوز من سنة 2011 الصادر بمقتضى ظهير شريف رقم 91-11-1 في 27 شعبان 1432هـ (29 يوليوز 2011م) بتنفيذ نص الدستور.

1968 تميز هذا الدستور (دستور 1 جوان 1959) باعتباره أول دستور للبلاد بعد الإستقلال، بتركيزه القوي على دور رئيس الجمهورية، مما جعله دستورا "رئاسويا" بامتياز. انظر في هذا الصدد نص دستور 1 جوان 1959 في الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، والذي صدر بمقتضى القانون 59-57 المؤرخ في 1 جوان 1959.

وتجميد المسار الديمقراطي بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ والتي حصلت على ما يقارب 80 في المائة من أصوات الناخبين في الانتخابات التشريعية سنة 1991 1969.

أما في المغرب، فرغم وجود تعددية حزبية شكلية منذ الاستقلال، إلا أن الملكية احتفظت لنفسها بصلاحيات واسعة، جعلت من التعددية السياسية مجرد واجهة دون أثر حقيقي على موازين الحكم. كانت الانتخابات تُنظَّم في ظل بنية سياسية تتحكم فيها المؤسسة الملكية، مما أدى إلى تهميش الأحزاب المعارضة وتكريس "التعددية المراقبة". باعتبار أن نشاط هذه الأحزاب بقي مقيدا بالسلطة، نتيجة للصلاحيات الواسعة الممنوحة للملك في النظام السياسي المغربي، كما تنص على ذلك المادة 19 من دستور 1996، التي تؤكد أن الملك هو رمز وحدة الدولة ودوامها. 1970

أما فيما يرتبط بلبيبا، كان الوضع أكثر جمودًا، إذ لم يكن هناك دستور فعلي منذ إلغاء دستور 1951، وحُكمت البلاد بمنظومة "الكتاب الأخضر" للعقيد معمر القذافي، الذي ألغى الأحزاب واعتبرها أداة للفرقة والانقسام، مؤسسًا لما يُسمى "الديمقراطية المباشرة" عبر اللجان الشعبية.

أما في موريتانيا، فقد نصت المادة 11 من دستور 1991 على ضمان حرية إنشاء الأحزاب السياسية، شريطة أن تلتزم هذه الأحزاب بالمبادئ الديمقراطية، ولا يتعارض هدفها أو نشاطها مع السيادة الوطنية أو السلامة الإقليمية أو وحدة الأمة والجمهورية<sup>1971</sup>. وعليه، يمكن القول إن التعددية في الدساتير المغربية قبل 2011 كانت غالبًا شكلية أو مقيدة، حيث تم إفراغها من محتواها الفعلي بسبب استحواد السلطة التنفيذية، وضعف استقلالية المؤسسات، وغياب الضمانات الفعلية لممارسة الحقوق السياسية، وهو ما مهد الطريق لاحقًا لانفجار الحركات الاحتجاجية التي عرفتها المنطقة مع بداية العقد الثاني من الألفية.

#### أولاً: قراءة تحليلية تحليلية لواقع التعددية في الدساتير المغربية قبل 2011

تشكل التعددية السياسية إحدى الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي، إذ تعبّر عن مدى انفتاح النظام الدستوري على مبدأ تداول السلطة، واحترام التنوع الفكري والإيديولوجي داخل المجتمع<sup>1972</sup>. غير أن الواقع الدستوري والسياسي في دول المغرب الكبير قبل سنة 2011 يكشف عن محدودية هذا المبدأ، سواء على مستوى النصوص أو على مستوى الممارسة، رغم التنصيص عليه بشكل متفاوت في دساتير تلك الدول.

ففي تونس، نصّ دستور 1959 على مبدأ السيادة الشعبية والفصل بين السلطات، غير أنّ التطبيق الفعلي أفرغ هذه المبادئ من محتواها، بفعل تغوّل السلطة التنفيذية، وسيطرة الحزب الحاكم (الحزب الاشتراكي الدستوري، ولاحقًا التجمع الدستوري الديمقراطي) على المشهد السياسي<sup>1973</sup>. ورغم السماح الشكلي بوجود بعض الأحزاب، فإن الحقل السياسي بقي مغلقًا أمام أي معارضة حقيقية، مما جعل التعددية، في الواقع، محصورة ضمن حدود رسمتها السلطة<sup>1974</sup>.

أما في الجزائر، فقد شهد دستور 1989 تحولًا نوعيًا بإدراج التعددية الحزبية بشكل صريح كما سبق وأن اشرنا إلى ذلك، عقب تجربة الحزب الواحد (جبهة التحرير الوطني)<sup>1975</sup>. إلا أن هذا التحول اصطدم بمعوقات بنيوية، تجلّت خصوصًا في إيقاف المسار

1969 نغم محمد صالح، مرجع سابق، ص. 155.

1970 وحيد عبد المجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص. 265.

1971 بدر إبراهيم خان، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد، أيار 1993، ص. 55.

1972 Robert A. Dahl; *Polyarchy: Participation and Opposition*; Yale University Press; 1971; p.1-5p.

1973 Béatrice Hibou; *La Force de l'obéissance: Économie politique de la répression en Tunisie*; La Découverte; 2006; p.253-257.

1974 Vincent Geisser; Michel Camau et *Le syndrome autoritaire: Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali*; Presses de Sciences politique; 2003; p.p.145-170.

1975 Lahouari Addi; *L'Algérie et la démocratie: Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine*; La Découverte. 1994. P.P.87-95.

الانتخابي لسنة 1991 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ودخول البلاد في أزمة أمنية وسياسية مزمنة 1976. وقد أفرز هذا الوضع ممارسات دستورية تقييدية، أعادت إنتاج نوع من الهيمنة السياسية تحت غطاء التعددية الشكلية. في المغرب، بدت التعددية الحزبية أكثر رسوخا من حيث الشكل، حيث تعود إلى مرحلة ما بعد الاستقلال. غير أن الدستور المغربي، لا سيما في صيغته لسنة 1996، منح صلاحيات موسعة للملك، ما أضعف موقع البرلمان والحكومة، وجعل موازين القوى تميل بوضوح نحو المؤسسة الملكية 1977. وضمن هذا السياق، تم توظيف التعددية كأداة لضبط التوازنات السياسية أكثر من كونها تجسيدياً فعلياً لحرية الاختيار الشعبي 1978.

أما في ليبيا، فقد ألغى نظام العقيد معمر القذافي العمل بالدستور منذ سنة 1969، واستُعيض عنه بمنظومة "الكتاب الأخضر" التي اعتبرت الأحزاب أدوات للانقسام، ورفعت شعار "الديمقراطية المباشرة" عبر ما يسمى "اللجان الشعبية". وبهذا، تم تقويض أي إمكانية لوجود تعددية سياسية أو حزبية، وأفرغت الدولة من أي شكل مؤسسي يعكس التنوع السياسي 1979. وفي موريتانيا، عرفت البلاد سلسلة من الانقلابات العسكرية التي عطلت استقرار النظام الدستوري، رغم اعتماد دستور 1991 الذي أقر مبدأ التعددية الحزبية. غير أن هذه التعددية ظلت مقيدة بواقع سياسي تتحكم فيه المؤسسة العسكرية، مع ضعف واضح في استقلالية المؤسسات الدستورية، وتدخل مباشر في سير الحياة السياسية.

ختاماً، يمكن القول إن التعددية في الدساتير المغاربية قبل سنة 2011 كانت في الغالب شكلية، أو محكومة بسياسات سلطوية حالت دون تفعيلها. فقد غلب على هذه الدساتير منطق الضبط والتحكم، على حساب مبادئ الديمقراطية والتداول السلمي للسلطة، وهو ما ساهم في تراكم الإحباط السياسي والاجتماعي، وأدى في نهاية المطاف إلى اندلاع موجة احتجاجات شعبية، أعادت طرح سؤال التعددية من جديد، في سياق تحولات دستورية عميقة بعد 2011.

#### ثانياً: قراءة مقارنة لواقع التعددية في الدساتير المغاربية قبل 2011

تعد التعددية السياسية شرطاً بنيوياً لتحقيق الديمقراطية الدستورية، إذ تعكس قدرة النظام السياسي على الاعتراف بالتنوع المجتمعي وتمكين المواطنين من حرية الاختيار والتعبير والتنظيم. ومع ذلك، فإن الدساتير المغاربية قبل سنة 2011 غالباً ما تبنت التعددية في إطار شكلي، محكوم بإرادة سلطوية تقيدها وتتحكم في مخرجاتها.

#### 1: التعددية الدستورية في تونس: احتواء موجه لا انفتاح تعدي

رغم أن دستور 1959 في تونس كرس بعض المبادئ الدستورية الحداثية، فإنه جعل من مؤسسة الرئاسة مركز الثقل الحقيقي للسلطة، خاصة بعد تنقيحات 1976 و1988. تم التسويق لصيغة "التعددية المقننة"، التي سمحت بوجود بعض الأحزاب السياسية تحت مظلة النظام، في ظل هيمنة كاملة لحزب الحكم. التجربة التونسية تُبرز نموذجاً للتعددية الشكلية، حيث تُستغل الأحزاب المعارضة كواجهة سياسية لإضفاء شرعية على النظام، دون منحها قدرة حقيقية على المشاركة في السلطة.

#### 2: الجزائر: من دستور التعددية إلى عسكرة السياسة

*La guerre civile en Algérie*; Karthala; 1998; p.p.45-60. Luis Martinez; 1976

Presses de Sciences Po; 1999; p.p.45-62. *Monarchie et islam politique au Maroc*; Mohamed Tozy; 1977

*Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite*; Columbia University Press. 1970; p.p.120-145. John Waterbury; 1978

1979 رغم ماورد في الإعلان الدستوري الليبي، فقد تعرض مبدأ التعددية المحصن دستوريا، إلى مجموعة من الإجراءات المقيدة عام 1971 م بإنشاء القذافي للإتحاد الاشتراكي العربي الليبي (ASU)، كالحزب الوحيد قانونياً، وأصبح من المحذور قانونياً تأسيس الأحزاب. كما صدر قانون تجريم الحزبية رقم 17 لسنة 1992 م الذي منع تكوين أو دعم أحزاب سياسية مخالفة لمبادئ ثورة الفاتح، بل أكثر من ذلك تمت معاقبة مروجيها بعقوبة الإعدام. أنظر في هذا الصدد: <https://security-legislation.ly/ar/latest-laws>.

شكّل دستور 1989 نقلة مهمة في الجزائر، حيث تخلى صراحة عن نظام الحزب الواحد، وأقر التعددية الحزبية 1980 والانتخابات التعددية. غير أن الانقلاب على نتائج انتخابات 1991، وما تبعه من حرب أهلية، أضعف مصداقية هذا التحول، وعزز تدخل الجيش في الحياة السياسية 1981.

ارتباطا مع هذا الأمر، تشير التجربة الجزائرية إلى إشكالية انتقال النظام السياسي من الحزب الواحد إلى التعددية دون تحوّل مواز في ثقافة الدولة وأجهزتها، مما أدى إلى انتكاسة ديمقراطية سريعة.

### 3: المغرب: تعددية حزبية تحت وصاية المؤسسة الملكية

يبدو أن المغرب تميّز بتعددية حزبية تاريخية منذ الاستقلال، ومشاركة شكلية لمكونات المعارضة داخل المؤسسات. إلا أن البنية الدستورية، خاصة في دستور 1996، ظلت تضع المؤسسة الملكية في موقع "الضامن والفاعل"، وهو ما قلل من فعالية المشاركة الحزبية.

الحالة المغربية تعكس نموذج "التعددية المُراقَبة"، حيث يُسمح بتعدد التيارات، ولكن ضمن حدود لا تمس التوازنات الكبرى التي تحتفظ بها الملكية.

### 4: ليبيا: غياب دستوري وتفكيك مؤسسي كامل

منذ إلغاء دستور 1951 عقب انقلاب القذافي سنة 1969، أصبحت ليبيا دولة بدون دستور فعلي، وحلّت محلّه أطروحات "الكتاب الأخضر" 1982، التي جرّدت السياسة من أطرها المؤسساتية، وألغت التعددية لصالح حكم شمولي يقوم على اللجان الشعبية 1983.

ليبيا مثلت استثناءً مغاربيًا تم فيه نفي مفهوم الدولة الدستورية ذاته، وليس فقط إفراغ التعددية من مضمونها.

### 5: موريتانيا: تعددية على الورق وهيمنة فعلية للنظام العسكري

اعتمدت موريتانيا دستورًا جديدًا سنة 1991 أقر النظام التعددي 1984، إلا أن الحياة السياسية بقيت مرتبطة لتدخلات المؤسسة العسكرية، والانقلابات التي عطلت الانتقال الديمقراطي. الأحزاب السياسية كانت قائمة، لكن بدون فاعلية حقيقية في صنع القرار السياسي. وبالتالي تكشف الحالة الموريتانية عن مأزق التعددية الشكلية في ظل غياب ضمانات دستورية فعالة لاستقلال السلطات، واحتكار القوة من قبل النخبة العسكرية.

يتضح من خلال استقراء واقع التعددية في الدساتير المغاربية قبل 2011، أن الشكل الدستوري لم يكن كافيًا لتأسيس ممارسة سياسية تعددية. إذ سيطر منطق "الحكم المغلق" على معظم هذه الأنظمة، سواء عبر تغوّل الرئاسة، أو عسكرة السياسة، أو تحكّم المؤسسة الملكية، أو حتى إلغاء مؤسسات الدولة تمامًا كما في ليبيا. هذه السياقات ولدت هشاشة سياسية، أفضت في النهاية إلى اندلاع حركات احتجاجية واسعة تطالب بإعادة تأسيس الشرعية على أسس أكثر ديمقراطية

### المطلب الثاني: أزمة الدولة القطرية الأحادية وأسباب التحول بدول المغرب الكبير

عرفت دول المغرب الكبير منذ استقلالها تشكّل نموذج الدولة القطرية ذات البنية المركزية والاتجاه الأحادي في الحكم، حيث تركزت السلطة في يد النخب الحاكمة، وغُيبت التعددية السياسية والفكرية تحت شعارات الوحدة الوطنية والتنمية. هذا النمط المرتبط

1980 يبرز ذلك من خلال ما جاءت به المادة 42 من دستور 1989، والتي تنص على حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون. في هذا انظر موقع: <https://ar.wikisource.org>  
1981 جاء هذا بعد الإضراب العام الذي قامت به الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS)، حيث احتلت بعض الساحات العمومية في الجزائر العاصمة. انظر في هذا الصدد:

<https://shs.cairn.info> Histoire de L'Algérie depuis 1988.

1982 صدر هذا الكتاب عام 1975 بقلم ما يسمى بزعم الثورة معمر القذافي 1 سبتمبر 1969 م، وهو بمثابة المرجع الأيديولوجي الذي أسس عليه النظام الليبي المعروف بالجمهورية.  
1983 بناء على ذلك تم رفض الديمقراطية النيابية (البرلمان، الأحزاب)، باعتبارها تمثل غداً للشعب، وبالتالي الدعوة إلى الديمقراطية المباشرة عن طريق: المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية ومؤتمر الشعب العام.

1984 جاء ذلك في المادة 11 من دستور 1991 والذي ينص على أن "الأحزاب السياسية تساهم في تنشيط الحياة السياسية. انظر في هذا الصدد: دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية الصادر بالأمر القانوني 022-1991 بتاريخ 20 يوليوز 1991 - الجريدة الرسمية رقم 763 بتاريخ 30 يوليوز 1991. عن الموقع: <https://centre-rachad.org>.

بالنموذج الأوروبي 1985، الذي ارتكز غالبًا على الشرعية الثورية أو التاريخية، سعى إلى فرض هوية موحدة وإقصاء التنوع المجتمعي والسياسي، مما أدى إلى أزمات عميقة في المشروعية والتمثيلية.

غير أن تراكم الإخفاقات الاقتصادية، وتراجع أداء مؤسسات الدولة، وتفكك الروابط بين الحاكم والمحكوم، إضافة إلى صعود الوعي الشعبي بحقوق الإنسان والحريات، ساهم في تفجير الأوضاع، خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية. لقد كشفت الانتفاضات الشعبية، وخاصة في 2011، عن فشل النموذج الأحادي في الاستجابة لتطلعات الشعوب، مما دفع نحو موجة من التحول السياسي، وإن كانت متفاوتة في عمقها من قطر إلى آخر، منذ استقلالها سلكت دول المغرب الكبير، مسار بناء الدولة القطرية الحديثة وفق النموذج الأحادي المركزي في الحكم. وبذلك شكلت الدولة القطرية نموذجاً قوامه السلطة المركزية، والوحدة الوطنية، والتجانس الهوياتي، مقابل تغييب كل ماله ارتباطاً بالتعددية سواء السياسية منها أو اللغوية، مع إقصاء الفاعلين المجتمعيين من دينامية صنع القرار.

أولاً: معالم الدولة القطرية الأحادية في المغرب الكبير

اتسم بناء الدولة القطرية 1986 في هذه الدول بخصائص تكاد تكون مشتركة:

- تركيز السلطة في يد مؤسسة واحدة أو فئة محدودة (رئاسة الجمهورية أو المؤسسة الملكية أو الجيش).
  - نفي التعددية السياسية أو تحويلها إلى واجهة شكلية، مع فرض نمط إيديولوجي وحزبي واحد.
  - تبني خطاب الوحدة الوطنية والتجانس الثقافي كوسيلة لتهميش التنوع الإثني واللغوي والمجتمعي (مثل الأمازيغ في الجزائر والمغرب، أو الطوارق في مالي وموريتانيا). باعتبار اللغة لم تعد أداة تواصل فحسب بل هي كذلك أداة لممارسة السلطة والسيادة. وألية لضبط وهيكلة المجتمع، وترتيب الولوج للحقوق التمتع بها، وبالتالي فكلما نجحت الدولة في مراقبة سبر اللغة في مرحلة حاسمة، فهي تضيف إلى سلطتها سلطة أخرى، خفية وفعالة 1987 .
  - اقتصاد ريعي أو موجه من قبل الدولة، يسمح بتقوية السلطة مقابل إضعاف المجتمع المدني.
  - تحكّم في الإعلام، والفضاء العمومي، ووسائل التعبير والنقاش 1988، مع تضيق على المعارضة والنقابات.
- وهكذا، تحولت الدولة من فاعل تنموي إلى أداة للهيمنة، تفتقر إلى التوازن بين السلطات، وتُمارس وصاية كاملة على المجتمع.

ثانياً: تجليات الأزمة

مع مرور الوقت، ظهرت ملامح أزمة الدولة القطرية الأحادية على مستويات متعددة:

#### 1. أزمة مشروعية:

تآكلت شرعية التحرير أو البناء الوطني، ولم تُعوضها شرعية ديمقراطية قائمة على المشاركة والتمثيلية. فباتت الأنظمة الحاكمة فاقدة للثقة الشعبية، وتعتمد على الأجهزة الأمنية أو التحالفات الزبونية لضمان الاستقرار.

#### 2. أزمة اقتصادية واجتماعية

1985 عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت سبتمبر 2004، ص، 25.

1986 ارتبط ظهور نموذج الدولة القطرية تاريخياً بظاهرة دولة المدينة في اليونان من خلال تجمع عدد من القبائل، لكن ما ميز حضارة هذه المدينة هو الثقافة المشتركة التي كانت تجمع بين اليونانيين إلى جانب طبيعة النظام السائد المبني على الطبقية. أنظر في هذا الصدد: الحسن حساين، اطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، ص، 249.

1987 Cloude Hagège ; L'homme de parole : contribution linguistique aux science humaines ; fayard ; paris ; 1985 ; p ; 203.

1988 ولتعزيز هذه الشرعية، لجأت هذه الأنظمة خلال فترة لاحقة إلى التحكم في الفضاء العام والسيطرة على التعبير السياسي، محاولين فرض إرادتهم من خلال تقييد الاحتجاجات والمواقف المعارضة. وقد أدى هذا الوضع إلى نشوء حالة من الصراع السياسي الرمزي، حيث أصبح الفضاء العام مرآة للصراع بين إرادة النظام وإرادة المجتمع، مع محاولات مستمرة لفرض ما يُصطلح عليه بإرادة "الجميع"، رغم أن الواقع أظهر أن هذا الادعاء كان غالباً مجرد تعبير عن إرادة فئة محددة من الأفراد أو النخب. أنظر في هذا الصدد: مصطفى أيت خرواش، في النظر إلى الدولة كعائق أمام عقد اجتماعي ديمقراطي، أعمال الندوة الدولية التي نظمها مركز أفكار للأبحاث والدراسات، المغرب 2019، مستقبل الدولة القطرية في بلدان المغرب العربي وعوائق الانتقال الديمقراطي، تنسيق عبد العالي المتقي - مصطفى أيت خرواش، ص، 10.

بسبب الفساد، وسوء توزيع الثروة، وانهيار الخدمات الأساسية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، خاصة في المناطق المهمشة. هذا أضعف القاعدة الاجتماعية للدولة وزاد من حدة التفاوتات الطبقية.

### 3. أزمة هوية وتنوع:

أدت السياسات الأحادية إلى تهميش مكونات ثقافية ولغوية، ما خلق توترات هوياتية وعرقية (مثل القضية الأمازيغية في الجزائر والمغرب، أو مطالب الطوارق في موريتانيا).

### 4. أزمة تمثيلية:

باتت المؤسسات السياسية بلا فعالية حقيقية، حيث تتحكم السلطة التنفيذية في باقي السلطات، وتُفرغ الانتخابات من مضمونها، مما أدى إلى عزوف سياسي واسع وفقدان الأمل في التغيير عبر القنوات التقليدية.

### ثالثاً: أسباب التحول

ابتداءً من نهاية التسعينات، ثم بقوة مع انتفاضات 2011، بدأت ملامح التحول تظهر تدريجياً، مدفوعة بجملة من الأسباب:

#### 1. تراكم الاحتقان الاجتماعي والسياسي:

تزايدت الحركات الاحتجاجية والانتفاضات الشعبية (كما في تونس 2008-2011، الجزائر 2001، المغرب 2011، ليبيا 2011)، كرد فعل على الفساد، البطالة، والقمع.

#### 2. صعود وعي مجتمعي جديد:

بفعل الانفتاح الإعلامي، والتعليم، وانتشار الإنترنت، نشأ جيل جديد يطالب بالكرامة، الحريات، والمشاركة السياسية، بعيداً عن شرعية الماضي.

#### 3. فشل سياسات الضبط التقليدي:

لم تعد الأجهزة الأمنية والآليات السلطوية كافية للسيطرة، خاصة مع تفكك "العقد الاجتماعي" الذي كان يقوم على استقرار مقابل خدمات.

#### 4. تأثير التحولات الإقليمية والدولية:

عززت التحولات في المحيط العربي والإفريقي، والدعم الغربي المتردد أحياناً، من مطالب الإصلاح، وساهمت في كسر حاجز الخوف.

#### 5. عودة المسألة الهوياتية والجهوية:

أعادت قوى محلية (أمازيغ، جهات مهمشة، قبائل...) طرح مسألة تمثيلها في الدولة، مطالبة بدولة عادلة تضمن التعدد والاختلاف.

#### رابعاً: ملامح التحول ومحدوديته

رغم الفروقات، يمكن رصد بعض مسارات التحول في دول المغرب الكبير:

#### • تونس:

شهدت تحولاً سياسياً بارزاً بعد 2011، تمثل في صياغة دستور جديد، انتخابات حرة، وتعدد حزبي حقيقي، رغم عودة التوترات لاحقاً بعد 2021.

#### • الجزائر:

ورغم الحراك الشعبي سنة 2019 وسقوط بوتفليقة، فإن النظام لم يُجرِ تحولاً جوهرياً، وبقيت بنية الحكم على حالها تقريباً.

#### • المغرب:

اعتمد إصلاحات دستورية سنة 2011، لكنها لم تصل إلى توزيع فعلي للسلطة بين الملك والحكومة، وظلت التعددية خاضعة لضوابط فوقية.

**ليبيا:**

سقط نظام القذافي، لكن غابت الدولة، وحلّ محلها صراع داخلي وتدخلات خارجية، مما أفرز فوضى سياسية وأمنية عميقة.

**موريتانيا:**

عرفت انتقالات سياسية عبر انتخابات، لكنها بقيت محدودة التأثير، إذ ظل الجيش فاعلاً سياسياً مركزياً، مع بطء كبير في مسار الإصلاح.

تأسيساً على كل ما سبق يبدو إذن، أن أزمة الدولة القطرية الأحادية في دول المغرب الكبير لم تكن ناتجة فقط عن أخطاء في التدبير، بل عن نموذج سلطوي بني على الإقصاء والتركيز المفرط للسلطة. والتحول الجاري، وإن كان غير مكتمل أو متعثراً في بعض الحالات، يُبرز حاجة هذه الدول إلى إعادة تأسيس عقد اجتماعي جديد، يقوم على:

• التعددية السياسية الحقيقية؛

• الفصل بين السلطات؛

• احترام التنوع الثقافي واللغوي؛

• التنمية العادلة والمتوازنة؛

• ضمان الحريات وحقوق الإنسان.

فمن دون ذلك، ستبقى الدولة في هذه المنطقة رهينة أزماتها، وعاجزة عن مواكبة تطورات مجتمعاتها نحو الديمقراطية والكرامة.

**المبحث الثاني: الإصلاحات الدستورية في الدول المغاربية بعد الربيع الديمقراطي**

شكّل "الربيع الديمقراطي" الذي انطلق من تونس في أواخر 2010 نقطة تحول حاسمة في التاريخ السياسي لدول المغرب الكبير. إذ وضعت الانتفاضات والاحتجاجات الشعبية 1989 أنظمة الحكم أمام استحقاق الإصلاح العميق، بعد عقود من الحكم السلطوي، وتمهيداً للحياة السياسية، ومحدودية المشاركة الشعبية في صياغة القرار.

في هذا السياق، برزت الإصلاحات الدستورية كألية مركزية لإعادة ترتيب العلاقة بين الدولة والمجتمع، وتكريس مبادئ الديمقراطية، والحقوق والحريات، وضمان التوازن بين السلطات. غير أن هذه الإصلاحات لم تأخذ مساراً موحداً في جميع دول المغرب الكبير، بل تفاوتت في عمقها وجديتها، بحسب السياقات السياسية الداخلية والضغوط المجتمعية والدولية.

**أولاً: تونس – من الثورة إلى دستور توافقي**

تُعتبر تونس النموذج الأبرز في مسار الإصلاحات الدستورية في المنطقة نسبياً، حيث أفضت الثورة الشعبية في 14 يناير 2011 إلى سقوط نظام بن علي، وفتح الباب أمام عملية سياسية جديدة.

**أهم الإصلاحات:**

• حلّ الدستور القديم (1959)، وتشكيل هيئة تأسيسية انتُخبت شعبياً لصياغة دستور جديد (المجلس الوطني التأسيسي).

• إصدار دستور 2014، الذي نصّ على:

○ دولة مدنية تقوم على السيادة الشعبية.

○ فصل وتوازن بين السلط الثلاث (التنفيذية، التشريعية، القضائية).

○ استقلال القضاء.

1989 لا يمكن لعاقل أن ينكر الدور الذي لعبه العنف في حياة البشر، بجانب شؤون التاريخ وأمور السياسة، أنظر، حنة أرندت في العنف، دار الساقي بيروت، الطبعة الثانية، 2015، ص.10.

○ حماية واسعة للحريات والحقوق الأساسية (حرية التعبير، الضمير، المساواة...). في حين تم تهميش المكونات الثقافية غير العربية، باعتبار "تونس دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها، والعربية لغتها، والجمهورية نظامها" 1990. رغم قوة النص الدستوري، فإن التطبيق العملي واجه عراقيل سياسية وأمنية، وتوترات بين مؤسسات الحكم، انتهت لاحقاً بتجميد ثم تفكيك النظام السياسي ما بعد الثورة على يد الرئيس قيس سعيّد ابتداءً من 2021، وفرض دستور جديد سنة 2022 بزعة رئاسية قوية.

#### ثانياً: المغرب – إصلاح تحت الضغط

في فبراير 2011، خرج آلاف المغاربة في حركة احتجاجية (20 فبراير)، مطالبة بإصلاحات سياسية حقيقية، ما دفع المؤسسة الملكية إلى تبني مسار إصلاحي استباقي.

#### أهم الإصلاحات:

- إعداد دستور جديد سنة 19912011، صيغ بمبادرة ملكية، وعرض على استفتاء شعبي.
- أبرز التعديلات:
  - توسيع صلاحيات رئيس الحكومة.
  - تعزيز مكانة البرلمان 1992.
  - الاعتراف بالتعددية الثقافية واللغوية، والاعتراف بالأمازيغية كلغة رسمية إلى جانب العربية 1993.
  - دسترة مجموعة من الحقوق والحريات.
  - التنصيب على استقلال القضاء.

رغم الطابع التقدمي لبعض المقتضيات، فإن الواقع السياسي لم يتغير جوهرياً:

- بقيت السلطة التنفيذية بيد الملك عملياً، إذ يحتفظ بصلاحيات واسعة في التعيين والتحكّم في السياسات العليا.
- غياب ضمانات واضحة للفصل الكامل بين السلطات.
- استمرار ضعف التعددية الحقيقية، وتحكّم الدولة في الحقل الحزبي.

#### ثالثاً: الجزائر – إصلاحات جزئية ومتعثرة

شهدت الجزائر منذ التسعينات أزمات سياسية متكررة، لكن حراك 2019 شكّل لحظة فارقة، أجبر النظام على التخلي عن بوتفليقة، وأعطى وعوداً بإصلاحات دستورية.

#### أهم الإصلاحات:

- تعديل الدستور في 2020 بعد استفتاء شعبي ضعيف الإقبال.
- أبرز التعديلات 1994:
  - تحديد عدد الولايات الرئاسية.
  - تقوية مكانة البرلمان نظرياً.
  - السماح بمشاركة الجيش في مهام خارجية لأول مرة.

1990 انظر الفصل الأول من دستور 14 يناير 2011. عن موقع: <https://legislation-securite.tn/ar/latest-law>.

1991 انظر نص الدستور المغربي لسنة 2011، الفصول: من الفصل 88 إلى الفصل 100، باستثناء الفصول 96 و97 بصورة غير مباشرة، والذي صدر بمقتضى الظهير الشريف 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 هـ (29 يوليوز 2011) م، بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية عدد، 5964، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 30 يوليوز 2011 م. 1992 انظر الفصول من: 87 إلى 86 والفصول 100 و101، من دستور 2011.

1993 انظر الفصل الخامس من الدستور المغربي لسنة 2011، في فقرته الثالثة، والذي صدر بمقتضى الظهير الشريف 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 هـ (29 يوليوز 2011) م، بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية عدد، 5964، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 هـ الموافق لـ 30 يوليوز 2011 م.

1994 انظر نص الدستور الجزائري لسنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد، 54، بتاريخ 28 محرم 1442 الموافق لـ: 16 سبتمبر 2020 م.

- تعزيز دور المجتمع المدني.
- تكريس بعض الحقوق والحريات.
- الإصلاحات بقيت شكلية في نظر قطاعات واسعة من الشعب، ولم تمسّ جوهر النظام.
- المؤسسة العسكرية ما زالت الفاعل السياسي الأقوى.
- غياب إرادة حقيقية في فتح الفضاء السياسي أمام المعارضة، واستمرار التضييق على الحريات.

#### رابعاً: ليبيا – بين السقوط والفضوى

مع سقوط نظام القذافي في 2011، انهارت الدولة المركزية، ودخلت البلاد في فراغ دستوري، ومراحل انتقالية متعثرة. التطورات:

- تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، ثم المؤتمر الوطني، فمجلس النواب، دون نجاح في صياغة دستور دائم.
- إنشاء هيئة لصياغة الدستور سنة 2014، أعدت مشروعاً في 2017، لكنه لم يُعرض بعد على الاستفتاء.
- استمرار الانقسام السياسي والمؤسسي بين حكومتين وبرلمانين ومليشيات، عطل أي إصلاح دستوري فعلي.
- لا توجد إصلاحات دستورية فعلية بسبب غياب الدولة الموحدة.
- الصراعات المسلحة والتدخلات الأجنبية حالت دون قيام عملية تأسيسية حقيقية.

#### خامساً: موريتانيا – انتقال محدود

رغم غياب حراك شعبي واسع كما في دول الجوار، شهدت موريتانيا تغييراً في واجهة الحكم (سلمًا) سنة 2019، مع انتخاب محمد ولد الشيخ الغزواني.

#### الإصلاحات:

- لم تُعتمد صيغة دستور جديد بعد 2011، لكن تم تعديل بعض المواد في 2017 (في عهد ولد عبد العزيز)، شملت:
  - إلغاء مجلس الشيوخ.
  - تعديل العلم الوطني بإضافة خطين أحمرين.
  - وُعد بإصلاحات أوسع في عهد غزواني، لكنها لم تُترجم إلى تغييرات دستورية ملموسة حتى الآن.
  - لا تزال المؤسسة العسكرية الفاعل السياسي الأبرز.
  - العملية الديمقراطية ما زالت سطحية ومحدودة الفعالية.

#### إصلاحات بنوية أم تجميلية؟

تكشف تجربة دول المغرب الكبير بعد الربيع الديمقراطي أن الإصلاحات الدستورية كانت ضرورية لكنها غير كافية. ففي حين تمكّنت بعض الدول (خاصة تونس) من صياغة نصوص تقدمية، فإن:

- غياب الإرادة السياسية لتطبيق الدساتير.
- استمرار هيمنة السلطة التنفيذية.
- هشاشة المؤسسات.
- وتراجع الحريات العامة.

كلها عوامل أعاققت تحويل الإصلاحات من مجرد نصوص إلى واقع فعلي يكرّس الديمقراطية، والمواطنة، والعدالة. فالمطلوب اليوم ليس فقط كتابة دساتير جديدة، بل بناء ثقافة دستورية ومؤسسية تضمن تفعيلها، وتحميها من الارتداد، مع إشراك حقيقي للمجتمع في كل المراحل، من الصياغة إلى التطبيق.

المطلب الأول: قراءة في اهم التعديلات الدستورية بدول المغرب الكبير بعد 2011.

## أولاً: تونس

• دستور 2014: وضع حالة استثنائية عقب سقوط بن علي، وانتخب المجلس التأسيسي لصياغة دستور جديد تم تبنيه في 26 يناير 2014.

### أبرز المقتضيات 1995:

- فصل وتوازن بين السلطات التنفيذية، التشريعية والقضائية؛
- استقلال القضاء وضمان حمايته للمكتسبات الديمقراطية؛
- التمثيل النسائي بحصص، ومبادئ الشفافية والحقوق المدنية؛
- صيغة رئاسية – برلمانية تتوزع فيها الصلاحيات التنفيذية.
- يبدو أنه حصلت هناك تطورات بعد 2021، بحيث أقدم الرئيس قيس سعيد على إلغاء أغلب مؤسسات الحكم، وأقر دستوراً جديداً في 2022 قصد تعزيز وتقوية سلطته الفردية. من تجميع السلطتين التشريعية، وإضعاف البرلمان بتقليص رقابته إلى جانب التحكم في القضاء، مع توسيع صلاحيته في حالة الطوارئ دون إغفال التحكم في التشريع مع غياب التوازن بين السلط 1996

## ثانياً: المغرب

• تعديلات 2011: جاءت هذه التعديلات، استجابةً لمطالب حركة 20 فبراير التي خرجت إلى الشارع حاملة معها مطالب مختلف المكونات السياسية داخل البلاد. مما جعل عاهل البلاد الملك محمد السادس يتوجه نحو مراجعة دستور 1996 وتشكيل لجنة دستورية 1997.

- نتائج الاستفتاء (1 يوليو 2011): حظيت التعديلات بموافقة 98.5% من الأصوات، بنسبة مشاركة ~73%.
- الإضافات الدستورية:
  - الأمازيغية لغة رسمية إلى جانب العربية؛
  - تعزيز صلاحيات رئيس الحكومة والبرلمان (تشريع، مراقبة)؛
  - استقلال القضاء ومجلس دستوري؛
  - الاعتراف بالتنوع الهوياتي (عربي-إسلامي-أمازيغي-صحراوي).
- محددات التطبيق: رغم الحريات الموسعة نصياً، بقيت صلاحيات واسعة للملك، بما فيها القوّات، الأمن والخارجية، مما أثار نقداً من قوى معارضة.

• مساحات غير مفعلة: بعض الهيئات الدستورية (مثل مجلس المناصفة واللغات) لا تزال مجمدة حتى 2024.

## ثالثاً: الجزائر

- تعديل 2020: بعد حراك 2019، والذي سيفضي بطبيعة الحال إلى إدخال عدد من التعديلات على دستور 2016 لتشمل:
  - تحديد مدة ولايتين رئاسيتين 1998؛
  - تقوية دور البرلمان والمجتمع المدني؛
  - السماح بالعمليات العسكرية خارج الحدود.

1995 انظر دستور 14 يناير 2011 التونسي. عن موقع: <https://legislation-securite.tn/ar/latest-law>.

1996 انظر دستور 2022 التونسي الصادر في 26 من شهر ذي الحجة الحرام الموافق ل 25 جولية 2022. عن موقع: <https://sadaalqanun.com>.

1997 جاء هذا نتيجة ارتفاع الأصوات المطالبة بمشاركة المواطنين في الشأن العام والتداول على السلطة، والإستفادة من الثروة وإحترام حقوق المواطنين والإستجابة لتطلعاتهم في مختلف الميادين.

1998 انظر المادة 88 من الدستور الجزائري لسنة 2020، ص، 20.

يبدو أن كل هذه الإصلاحات تُعتبر إصلاحات رمزية، إذ بقي الجيش يهيمن على القرار، بحيث يرى الكثير من الباحثين أنها لم تحقق توازنًا فعليًا بين السلطات داخل البلاد.

#### رابعاً: ليبيا

• الإعلان الدستوري 2011 1999: هذا الإعلان أقدم عابضه المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس / غشت 2011 كمرجعية مؤقتة في انتظار صياغة دستور دائم. مع إضافة خطان أحمران إلى العلم الوطني. بعدما كانت راية ليبيا خضراء فرضت على الليبيين بالقمع من قبل "معمر القذافي"، حتى كرهوا بسببها اللون الأخضر 2000.

#### المسار الانتقالي:

- تأسيس الجمعية التأسيسية عام 2014 وصياغة مسودة في 2017.
- المسودة لم تطرح للاستفتاء بسبب الانقسامات والمؤسسات الموازية والتدخلات الأجنبية.
- الوضع الراهن: لا دستور دائم، والدولة لا تزال منهكة بصراعات، ولا يُحتكم فيها إلا إلى نصوص مؤقتة.

#### خامساً: موريتانيا

• تعديلات 2017: هذه التعديلات أجريت في عهد ولاية الرئيس السابق وألغيت بموجها مجلس الشيوخ وإنشاء المجالس الجهوية، مع تعديل النشيد الوطني 2001.

#### الوضع السياسي:

- نتائج انتخابات 2019 توجت غزواني رئيساً؛
- المقترحات الإصلاحية لم تفض إلى دستور جديد أو مراجعة شاملة بعد 2011.
- الحالة الأبرز: تونس (2014) والمغرب (2011) شهدتا إصلاحات دستورية نوعية، إلا أن التطبيق العملي بقي متفاوتاً.
- الدول الأخرى: عرفت حركات رمزية أو شكلية، دون تغيير جذري في توزيع السلطات، ومنها الجزائر وموريتانيا، بينما فشلت ليبيا في الانتقال إلى دستور دائم بسبب الانقسامات.

في كل الحالات، النصوص تشكل خطوات مهمة، لكن بناء مؤسسات دستورية فعالة يتطلب إرادة سياسية قوية، تطبيقاً مؤسسياً مستداماً، ومشاركة حقيقية من المجتمع المدني.

#### المطلب الأول: قراءة في أهم التعديلات الدستورية

شهدت البلدان المغاربية خلال العقود الأخيرة سلسلة من التعديلات الدستورية التي عكست تحولات سياسية واجتماعية عميقة، جاءت استجابةً لمتغيرات داخلية وضغوط خارجية، لاسيما في أعقاب ما عُرف بالربيع الديمقراطي. وقد شكلت هذه التعديلات محاولات لتكريس مبادئ الديمقراطية، وتوسيع دائرة الحقوق والحريات، وتعزيز مبدأ فصل السلطات، مع تفاوت في مدى عمق الإصلاحات وجديتها بين بلد وآخر.

1999 يبدو ان هذا الإعلان قد أغفل عددا من الأمور التي تبقى أساسية لممارسة الحقوق السياسية والثقافية، من قبيل الحقوق اللغوية والثقافية من خلال من جاء في المادة الأولى من هذا الإعلان حيث نص على كون " ليبيا دولة ديمقراطية مستقلة، الشعب فيها مصدر السلطات، عاصمتها طرابلس، ودينها الإسلام، والشريعة الإسلامية المصدر الرئيس للتشريع، وتكفل الدولة لغير المسلمين حرية القيام بشعائهم الدينية، واللغة الرسمية هي اللغة العربية و تضمن الدولة الليبية الحقوق الثقافية لكل مكونات المجتمع الليبي وتعتبر لغاتها لغات وطنية".

2000 أحمد الدغري، حراك الريف: التأصيل والإمتداد، انفورانت، الطبعة الأولى، 2018، ص، 26، 27.

2001 راجع: القانون الدستوري رقم 021-2017 المتضمن مراجعة دستور الجمهورية الإسلامية الموريتانية، الصادر بتاريخ 15 أغسطس 2017، الجريدة الرسمية.

ففيما يخص المغرب، تم تعديل الدستور سنة 2011 في سياق الحراك الشعبي، حيث تم توسيع صلاحيات رئيس الحكومة 2002، والاعتراف بالتعددية الثقافية 2003، والتنصيب على ربط المسؤولية بالمحاسبة 2004. أما في الجزائر، فقد شهد دستورها عدة مراجعات، أبرزها تلك التي جرت في 2016 و2020، والتي ركزت على تعزيز الحقوق الأساسية 2005، وإعادة تنظيم السلطات 2006، والسماح للجيش بالتحرك خارج الحدود بشروط 2007. وفي تونس، شكّل دستور 2014 محطة مفصلية بعد الثورة، حيث أرسى نظامًا سياسيًا شبه برلماني، وضمن حرية التعبير والمساواة بين الجنسين 2008، قبل أن يتم تعديله لاحقًا في 2022 نحو نظام رئاسي، أثار الكثير من الجدل.

أما فيما يتعلق بليليا وموريتانيا، فقد ارتبطت التعديلات الدستورية بالصراعات السياسية والبحث عن الاستقرار؛ ففي ليبيا تعثر مسار الدستور بسبب الانقسامات، في حين شهدت موريتانيا تعديلات مثيرة للجدل، منها إلغاء مجلس الشيوخ سنة 2017. عموماً، تكشف هذه التعديلات عن صراع بين قوى الإصلاح والمحافظة، بين تطلعات الشعوب في بناء دولة الحق والقانون، ورغبة الأنظمة في الحفاظ على موازين القوة. ويبقى التحدي الأكبر في ضمان تفعيل هذه النصوص الدستورية على أرض الواقع، بما يكرس فعلاً الانتقال الديمقراطي والتنمية المستدامة في المنطقة المغاربية.

### المطلب الثاني: مدى تكريس التعددية السياسية بين النص الدستوري والممارسة السياسية

تمثل التعددية السياسية إحدى الركائز الأساسية لأي نظام ديمقراطي، وهي تعني وجود تنوع حزبي وفكري يتيح للمواطنين التعبير عن خياراتهم بحرية والمشاركة في صياغة القرار السياسي. وقد نصّت دساتير بلدان المغرب الكبير، في صيغها الحديثة، على ضمان هذا المبدأ، لكن الواقع العملي يُظهر تبايناً كبيراً بين النصوص القانونية والتجسيد الفعلي للتعددية في الحياة السياسية. ففي المغرب، يكرّس دستور 2011 التعددية الحزبية كجزء من الخيار الديمقراطي الذي لا يجوز مراجعته 2009، وقد عرف المشهد السياسي المغربي وجود عدد كبير من الأحزاب. غير أن الممارسة أظهرت نوعاً من الهيمنة الحزبية غير المعلنة، وتراجعاً في ثقة المواطنين بالأحزاب، إلى جانب محدودية تأثيرها في صنع القرار الفعلي، الذي لا يزال مرتبطاً بمؤسسات غير منتخبة. رغم أن دساتير بلدان المغرب الكبير أقرت التعددية السياسية، إلا أن الممارسة تبقى محدودة بفعل هيمنة السلطة التنفيذية، وضعف الأحزاب، وضعف المؤسسات المستقلة. ففي تونس، شهدت مرحلة ما بعد الثورة طفرة حزبية ودستور 2014، لكنها تراجعت بعد 2021 نحو مركزية السلطة، وفي الجزائر بقيت التعددية مقيدة رغم دستور 1989 والحراك الشعبي، أما موريتانيا وليبيا فتعانيان من تعددية شكلية أو غياب مؤسسات مستقرة. يظل تجاوز هذا التناقض بين النص الدستوري والواقع شرطاً أساسياً لتحقيق ديمقراطية حقيقية ومستدامة.

### خلاصات أساسية:

#### 1. تكريس مبدئي للتعددية في النصوص الدستورية:

- 2002 انظر الفصول: 47، 49، 90، 91، 92، 93، 98، 100، 101، من الدستور المغربي لسنة 2011، مرجع سابق.
- 2003 في هذا الصدد، أنظر ما جاء في ديباجة الدستور المغربي والفقرة الثالثة من الفصل الخامس من هذا الدستور الصادر سنة 2001، مرجع سابق.
- 2004 انظر: الفصول، 1، 36، 154-155، 159، 167 من دستور 2011 للملكة المغربية، مرجع سابق.
- 2005 يبدو ذلك من خلال المواد 29، 31 مكرر، 36، 41، 45، 48، من دستور 2016 الجزائري. والمواد 34، 35، 39، 42، 43، 51، 52، من دستور 2020 الجزائري.
- 2006 أنظر المواد: 88، 89، 91، هذا فيما يخص السلطة التنفيذية. والمواد، 116، 118، 129، على مستوى السلطة التشريعية. والمواد، 149 إلى 180 في الجانب المرتبط بموضوع السلطة القضائية. من دستور 2016. والمواد 91، 102، هذا على مستوى السلطة التنفيذية، و المواد، من 112 إلى 143 هذا فيما يتعلق بالسلطة التشريعية. والمواد من، 144 إلى 181 من الدستور الجزائري لسنة 2020.
- 2007 انظر المواد: 31 (فقرة جديدة)، 91 (فقرة 3)، 91، (فقرة جديدة)، من دستور 2020 الجزائري.
- 2008 أنظر الفصول: 31، 32، واللذين تناولوا مبدأ حرية التعبير. و 21، 46، يشيران إلى مبدأ المساواة بين الجنسين، المصدر، دستور تونس لسنة 2014.
- 2009 انظر الفصول، 1، 7، 12، من الدستور المغربي لسنة 2011.

بعد الربيع الديمقراطي، حرصت أغلب الدول المغاربية على إدراج مبدأ التعددية السياسية صراحة في دساتيرها، باعتباره إحدى ضمانات الانتقال الديمقراطي، كما في المغرب (دستور 2011) وتونس (دستور 2014).

## 2. فجوة بين التنصيب الدستوري والممارسة السياسية:

رغم وضوح النصوص، لا تزال الممارسة الحزبية والسياسية تعاني من عدة اختلالات، كالتضييق على الأحزاب، ضعف استقلالية مؤسسات الوساطة، وهيمنة السلطة التنفيذية على القرار السياسي.

## 3. محدودية الثقافة السياسية الديمقراطية

التعددية لا تُبنى فقط بالنصوص، بل تحتاج إلى ترسيخ ثقافة سياسية تعددية لدى النخب والمواطنين، وهو ما لا يزال ضعيفاً في عدد من الدول المغاربية، حيث تسود الزبونية السياسية والانغلاق الحزبي.

## 4. التحولات السياسية تقوض أحياناً المكتسبات الدستورية

بعض البلدان (مثل تونس بعد 2021) شهدت تحولات نحو تركيز السلطة وتراجع دور الأحزاب، ما يُبرز هشاشة الضمانات الدستورية حين تغيب إرادة سياسية حقيقية.

## 5. التعددية الحزبية لا تعني دائماً التعددية السياسية الفعلية:

وجود عدد كبير من الأحزاب في بعض الدول (كالمغرب وموريتانيا) لم يُترجم دائماً إلى تداول فعلي أو تنافسية حقيقية، بل أحياناً كان وسيلة لتفتيت المشهد السياسي وإضعاف المعارضة.

## 6. غياب الاستقرار يُعيق تجذّر التعددية (حالة ليبيا):

في البلدان التي تعاني من أزمات داخلية أو نزاعات، مثل ليبيا، يبقى الحديث عن التعددية السياسية مؤجلاً لصالح أولوية بناء المؤسسات وتحقيق الأمن.

خاتمة:

إن مبدأ التعددية السياسية، بوصفه أحد أعمدة النظام الديمقراطي، قد حجز له مكاناً بارزاً في دساتير الدول المغاربية التي أعقبت موجة الربيع الديمقراطي، حيث حملت تلك النصوص تطلعات الشعوب نحو بناء أنظمة سياسية أكثر انفتاحاً وشفافية ومشاركة. غير أن المسافة بين التنصيب الدستوري والممارسة الواقعية ظلت واسعة في كثير من الحالات، بفعل غياب الإرادة السياسية الحقيقية، وضعف ثقافة التعدد، وتغول بعض مراكز السلطة.

لقد أظهرت تجربة ما بعد 2011 أن الإصلاح الدستوري، على أهميته، لا يكفي وحده لضمان التعددية السياسية الفعلية، ما لم يُواكبه إصلاح مؤسسي عميق، يكرّس استقلالية القضاء، ويضمن حرية الإعلام، ويحصّن دور الأحزاب والمجتمع المدني من التهميش والتوظيف. وهكذا، فإن التحدي المطروح أمام الدول المغاربية لا يقتصر على صياغة نصوص تقدمية، بل يتطلب بالأساس تفعيلها وتنزيلها ضمن بيئة سياسية سليمة تؤمن بالاختلاف، وتحترم التداول السلمي على السلطة.

لائحة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- صالح جواد الكاظم و د/ غالب العاني، منشورات وزارة التعليم العالي والبحث العالي جامعة بغداد، كلية القانون ط، 1990/1990.
- يسري مصطفى، أوهام الأصالة، النسبية الثقافية وعالمية حقوق الإنسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- نغم محمد صالح، التعددية في دول المغرب العربي، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، العدد، 37.

- الحسن حساين، الديمقراطية بشمال إفريقيا نشأة وتطور التنظيمات السياسية والإدارية: دراسة سوسيو-قانونية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة ابن زهر أكادير، السنة الجامعية 2021/2020، ص، 222.
- محمد بودهان، في الهوية الأمازيغية، سلسلة في سبيل الأمازيغية (5)، منشورات تاويزا، الطبعة الثانية.
- الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، دستور الجمهورية التونسية، عدد خاص، بتاريخ 10 ربيع الثاني 1435 هـ الموافق ل 10 فبراير 2014 م .
- الدستور الجديد في تونس وسجلات الدين والدولة والهوية.. كتاب جديد عن الموقع: عربي 21: الدين والدولة والهوية. <https://i.arabi21.com/arabi21>
- برهان غليون، الديمقراطية العربية، جذور الأزمة وأفاق النمو، حول الخيار الديمقراطي، دراسة نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994،
- أحمد مهابة، عبد العزيز بوتفليقة والمهمة الصعبة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 137..
- ثناء فؤاد عبد الله، أليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت.
- وحيد عبد المجيد، الديمقراطية في الوطن العربي، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2000، ص، 265.
- بدر إبراهيم خان، النظام القانوني للحقوق والحريات العامة في موريتانيا، مجلة المستقبل العربي، العدد، أدار 1993.
- عبد الاله بلقزيز، الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت سبتمبر 2004.
- امحمد مالكي، الدولة في المغرب العربي، الارث التاريخي وأنماط المشاركة السياسية، ط1، المطبعة والوراقة الوطنية، مراكش.
- أحمد الدغرني، حراك الريف: التأصيل والإمتداد، انفوبرانت، الطبعة الأولى، 2018.
- حنة أرندت في العنف، دار الساقى بيروت، الطبعة الثانية، 2015.
- اعمال الندوة الدولية التي نظمها مركز أفكار للأبحاث والدراسات ، المغرب 2019، مستقبل الدولة القطرية في بلدان المغرب العربي وعواقب الانتقال الديمقراطي، تنسيق عبد العالي المتقي – مصطفى أيت خرواش.  
المراجع باللغتين الفرنسية والانجليزية:
- Robert A. Dahl; *Polyarchy: Participation and Opposition*; Yale University Press; 1971.
- Béatrice Hibou ; *La Force de l'obéissance : Économie politique de la répression en Tunisie* ; La Découverte ; 2006
- Michel Camau et Vincent Geisser ; *Le syndrome autoritaire : Politique en Tunisie de Bourguiba à Ben Ali* ; Presses de Sciences politique ; 2003.
- Lahouari Addi. *L'Algérie et la démocratie : Pouvoir et crise du politique dans l'Algérie contemporaine*. La Découverte. 1994.
- Luis Martinez ; *La guerre civile en Algérie* ; Karthala ; 1998.
- Mohamed Tozy ; *Monarchie et islam politique au Maroc* ; Presses de Sciences Po ; 1999.
- John Waterbury; *Commander of the Faithful: The Moroccan Political Elite*; Columbia University Press. 1970.

- Cloude Hagège ; L'homme de parole : contribution linguistique aux science humaines ; fayard ; paris ; 1985.

المواقع الاليكترونية :

[.https://security-legislation.ly/ar/latest-laws](https://security-legislation.ly/ar/latest-laws) •

<https://ar.wikisource.org> •

[\\_ Histoire de L'Algérie depuis 1988.https://shs.cairn.info](https://shs.cairn.info) •

[.https://centre-rachad.org](https://centre-rachad.org) •

[.https://legislation-securite.tn/ar/latest-law](https://legislation-securite.tn/ar/latest-law) •

[.https://sadaalqanun.com](https://sadaalqanun.com) •

[.https://centre-rachad.org](https://centre-rachad.org) •

الظواهر والنصوص القانونية:

- دستور الجمهورية الاسلامية الموريتانية الصادر بالأمر القانوني 022-1991 بتاريخ 20 يوليوز 1991- الجريدة الرسمية رقم 763 بتاريخ 30 يوليوز 1991. عن الموقع: <https://centre-rachad.org>.

- الدستور المغربي لسنة 2011، صدر بمقتضى الظهير الشريف 1.11.91، صادر في 27 من شعبان 1432 هـ (29 يوليوز 2011)م، بتنفيذ نص الدستور. الجريدة الرسمية عدد، 5964، الصادرة بتاريخ 28 شعبان 1432 هـ الموافق ل 30 يوليوز 2011م.

- الدستور الجزائري لسنة 2020، الصادر في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد، 54، بتاريخ 28 محرم 1442 الموافق ل: 16 سبتمبر 2020م.

- دستور 14 يناير 2011 التونسي. عن موقع: <https://legislation-securite.tn/ar/latest-law>.

- دستور 2022 التونسي الصادر في 26 من شهر ذي الحجة الحرام الموافق ل 25 جولية 2022. عن موقع: [.https://sadaalqanun.com](https://sadaalqanun.com)